

ان الارهاب الصهيوني لن يجعلهم يتراجعون عن مواقفهم الوطنية المبدئية .

وفي هذا الاطار ، اصدرت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية بياناً ، شجبت فيه حملة التحريض الهوجاء الموجهة ضد اللجنة القطرية ، وضد مؤتمر الناصرة ، وضد الجماهير العربية في البلاد ، تلك الحملة التي شاركت فيها وسائل الاعلام الرسمية ، ومستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية . وهي حملة تستهدف « صرف الانظار عن الجريمة البشعة ضد رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبييرة ، وعن فظاعة الاحتلال وسياسة التمييز القومي ضد المواطنين العرب في اسرائيل » («الاتحاد» ، ١٣ / ٦ / ١٩٨٠) . واتهم بيان اللجنة الحكومة بأنها تريد احداث شرخ داخل وحدة اللجنة القطرية وتفسيخ صفوفها . وأكد البيان فشل هذا الهدف « لأن لجنتنا موحدة اكثر من اي وقت مضى ، وهي تقف وراء قراراتها التي اتخذتها بالاجماع في الرامة يوم ٣ / ٦ / ١٩٨٠ ، والتي أقرها مؤتمر الناصرة بحماس واصرار » (المصدر نفسه) . واستنكرت اللجنة اجراءات فرض الاقامة الجبرية على الوطنيين المعروفين ، والتهديدات باستخدام اليد الحديدية التي تذكر بالعودة الى أيام الحكم العسكري و اضاف : « إننا نرفض كل تهديد كهذا ، ونرفض التحريض والتشويش ولن نخشى أي ارهاب ، فحقوقنا واضحة وكفاحنا عادل ووحدتنا قوية وراء مطالبنا واهدافنا العادلة . نحن ننبه الى ان هذه الاعمال لا تخدم التفاهم السلمي بين ابناء الشعبين بل العكس تماماً » (المصدر نفسه) .

وفي تعليق لها ، شددت صحيفة الاتحاد ، على ضرورة النضال ضد استتراء الفاشية في اسرائيل ، التي لا تختلف في اسلوبها عن الاساليب الفاشية المعروفة في العالم . وتوجه التعليق بالنداء الى الديمقراطيين اليهود داعياً اياهم لعدم التردد في مجابهة الفاشية « لأن التردد مميت ، فلا تعجبوا ان رفضت الجماهير العربية ، كل الجماهير العربية بقادتها وقواعدها ، أن تتراجع أو أن تتردد في هذه الساعات المصرية . يقيناً ان القمع يؤلم المقموعين ولا أحد يتبرع بالتضحية . ولكن تمادي القامعين في القمع انما يدل على افلاسهم السياسي ، وعلى تخطيطهم وعلى خوفهم من المستقبل »

وطالبوا بفصل السياسة عن الاعمال البلدية لهذه المجالس ، كما أدرج على جدول اعمال الحكومة ، مشروع قانون لتعديل الاحكام المتخذة ضد « الارهاب » ويعتبر هذا المشروع أن « التحريض هو بمثابة تأييد للمنظمات الفدائية ، وسيكون جزاؤه السجن لغاية خمس سنوات مع دفع غرامة » (« ر . ا . ا » ، العدد ٢١٠٢ ، ٩ و ١٠ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ٨) . واوضحت المصادر الاسرائيلية ، ان هذا المشروع « يرمي الى مكافحة مظاهر التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجامعات وفي القطاع العربي عموماً » (المصدر نفسه) .

وقد وضع عضو الكنيست امنون لين (الليكود) النقاط على الحروف عندما تحدث عن وجود تناقض بين اهداف العرب في اسرائيل واهداف الدولة اليهودية ، فهم (اي عرب اسرائيل) « ليسوا شركاء في أهداف دولة اسرائيل من ناحية ، بل انهم بالتأكيد شركاء لأهداف العالم العربي من ناحية ثانية . مما يتناقض واهداف دولة اسرائيل . وعادة من الصعب قيادة دولة فيها شعبان ، لكل شعب هدفه المختلف ، بل والمتناقض مع هدف الآخر » (« ر . ا . ا » ، العدد ٢٠٩٥ ، ٣٠ / ٦ / ١٧ / ١٩٨٠ ، ص ١٤) . ويعترف لين بحقيقة عدم اعتراف عرب اسرائيل بالدولة اليهودية ، ودعو الى تنمية وعي عربي في الاوساط المثقفة مفادة : « التسليم بوجود اسرائيل » .

وربط لين قوة موقف عرب اسرائيل ، بقوة موقف العالم العربي أو ضعفه . فقوة العرب تخلق ظروفاً معينة ، وضعفهم يخلق ظروفاً مختلفة ، فبعد حرب الايام الستة « حيث كانت اسرائيل قوية والعرب ضعفاء ، كان اسهل على عرب اسرائيل تطوير ايدولوجية تقوم على قبول وجود الدولة اليهودية . اما بعد حرب يوم الغفران فقد تغيرت الظروف » (المصدر نفسه) . . وحذر من انه في ظل ظروف عدم وجود تسوية سياسية في المنطقة ، فإن عدم الاخذ باقتراحاته ، سيزيد من التطرف بين اليهود والعرب ، وسيزداد السير « نحو أزمة يستحيل معرفة عواقبها » .

أما ردود الفعل من جانب العرب في اسرائيل ، فقد كانت عند مستوى التحدي ؛ حيث اكدوا على وحدة موقفهم ازاء التصرفات التعسفية الفاشية . وبينوا